حوكمة العمل بمصلحة الضرائب المصرية من خلال مشروعات التحول الرقمى وآثارها

لم يعد التحول الرقمى فى العصر الحالى مجرد خيار بل أصبح ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية، وفى هذا السياق، تسعى مصر إلى تحقيق إصلاحات شاملة فى مختلف القطاعات من خلال تبنى تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة، ومن بينها تطوير النظام الضريبى الذى يعتبر ركيزة أساسية لتمويل الاقتصاد وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتعتبر مصلحة الضرائب المصرية نموذجًا بارزًا فى هذا الصدد، حيث تسعى لتحقيق حوكمة فعَّالة من خلال مشروعات التحول الرقمى التى تم إطلاقها فى السنوات الأخيرة، وهو ما يعكس التزام الدولة بالتحول الرقمى كأحد الأهداف الأساسية لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠.

ضمير الوطن

السيدة/ رشا عبدالعال حسن

■ رئيس مصلحة الضرائب المصرية

أولاً: الإطار المرجعى للحوكمة والتحول الرقمى

لقد أرسى الدستور المصرى مجموعة من المبادئ التى تحدد مسار تحقيق الأهداف الاقتصادية، حيث أكد على أهمية الشفافية والحوكمة، وتدعيم النظام الضريبى العادل، كما شدد على أن المعلوماتية هى أساس الاقتصاد الوطنى، ومن هنا تأتى أهمية تبنى النظام الضريبى العادل والشفاف الذى يعزز من قدرة الدولة على تحقيق العدالة الضريبية، والتى لا تتحقق إلا عبر سياسات إصلاحية فعَّالة تعتمد على أحدث النظم التكنولوجية.

وتؤكد رؤية مصر ٢٠٣٠ على هذا التوجه، ووفقا لهذه الرؤية الطموحة فإن تحقيق الكفاءة والفاعلية لأجهزة الدولة الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدنى تقوم على الحوكمة والالتزام بالقوانين والقواعد والإجراءات فى ظل سيادة القانون، وفى ظل إطار مؤسسى يحقق الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد.

واتساقاً مع مقتضيات العصر الحديث كان من الضرورى تدشين مشروع قومى يضمن تأسيس بنية معلوماتية تربط كل الجهات الحكومية ببعضها البعض لتقديم كافة الخدمات للمواطنين بصورة أسهل وأسرع، وتدعم سبل محاربة الفساد، وتحافظ على حقوق المواطنين والدولة.

وتُعد التجربة المصرية فى تحديث وميكنة المنظومة الضريبية خير شاهد فى هذا المضمار، حيث ارتكزت على مفهوم متكامل يشمل تطوير البنية التشريعية وبيئة العمل وإعادة هندسة الإجراءات الضريبية وميكنة تلك الإجراءات، إلى جانب استحداث أذرع تكنولوجية تدعم تنفيذ تلك المشروعات مثل شركة تشغيل المنشآت المالية – إى فاينانس، وشركة تشغيل الحلول الضريبية – إى تاكس.

وفى هذا الصدد تم إصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ والذى يعد الظهير التشريعى لمشروعات التحول الرقمى لمصلحة الضرائب حيث تضمن أن تكون للمستندات والوثائق الرقمية التى يتم تداولها من خلال المنظومة الإلكترونية لمصلحة الضرائب حجية قانونية، وتم إلزام الممولين بالتسجيل على المنظومة الإلكترونية وبتقديم الإقرار الضريبى والفواتير والمستندات وغيرها من الأوراق والبيانات بالصورة الرقمية المعتمدة بتوقيع إلكترونى طبقاً للنظم التى يصدر بها قرار من وزير المالية، كما تم إعادة فحص نظم وإجراءات العمل الفنى بمصلحة الضرائب المصرية وتم إعادة هندسة تلك الإجراءات بحيث تحقق ميكنة تلك الأعمال حوكمة العمل بمصلحة الضرائب المصرية.

ثانياً: نماذج ناجحة لمشروعات التحول الرقمى بمصلحة الضرائب المصرية:

فى إطار الجهود المبذولة لتحقيق التكامل بين الحكومة والشركات والأفراد للوصول إلى الأهداف المنشودة، نجحت مصلحة الضرائب المصرية فى إقامة شراكات قوية مع كبرى الشركات المتخصصة فى مجال ميكنة الأنظمة الضريبية، وقد أثمرت هذه الشراكات عن تنفيذ مجموعة من المشروعات الرائدة فى مجال التحول الرقمى، من أبرزها: منظومة الأعمال الضريبية الرئيسية (SAP) ومنظومة الفاتورة الإلكترونية، ومنظومة الإيصال الإلكترونى، ومنظومة توحيد معايير احتساب ضريبة الأجور والمرتبات، ومنظومة تحفيز المواطنين لتعزيز وضبط تحصيل ضريبة القيمة المضافة، وغيرها من المبادرات الرقمية.

١- منظومة الأعمال الضريبية الرئيسية

تعد المنظومة نقلة نوعية فى العمل الضريبى فى مصر، وجاءت مواكبةً للتطور العالمى فى النظم الضريبية الحديثة، والتى تمثل الرقمنة أحد أهم عناصرها.

وهنا سعت المصلحة لتنفيذ مشروع متكامل لتطوير الإجراءات الضريبية، حيث تم العمل على تيسير وتبسيط تلك الإجراءات من خلال مشروع إعادة هندسة الإجراءات الضريبية وفقاً لأحدث النظم العالمية فى هذا المجال، ثم ميكنة تلك الإجراءات وهى عبارة عن ١٦ وظيفة رئيسية و٤٨ وظيفة فرعية، تغطى كافة الأعمال الضريبية بغير استثناء بدءًا من التسجيل بالمصلحة وانتهاءً بسداد الضريبة المستحقة.

> **التحول الرقمى بمصلحة الضرائب المصرية يمثل خطوة هامة نحو تحديث النظام الضريبى، وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين، ومن خلال استثمار التكنولوجيا فى تطوير البنية التحتية الضريبية، تم تحقيق العديد من الإنجازات التى أسهمت فى تحسين بيئة الأعمال، وتوسيع القاعدة الضريبية، ومكافحة التهرب الضريبى**

كما تعتمد المنظومة على إجراء الفحص الضريبى للممولين وفقا لحالات المخاطر، حيث يتم إجراء مقارنات بين فواتير المبيعات والمشتريات المرفقة بإقرارات القيمة المضافة وإقرارات الدخل والمقارنات مع البيانات الخارجية والداخلية من خلال التكامل والربط مع مختلف قواعد بيانات الدولة المصرية، وبما يسهم فى تحقيق العدالة الضريبية وإحكام الرقابة على المجتمع الضريبى واكتشاف أى مخالفات أو حالات تهرب ضريبى جزئى أو كلى.

٢- منظومة الفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكترونى

أطلقت مصلحة الضرائب المصرية مشروع الفاتورة الإلكترونية، لحوكمة التعاملات بين ممول وممول (B2B)، وألزمت ممولى المصلحة بتطبيق المنظومة بشكل تدريجى عبر ثمانى مراحل لنشر المنظومة، حيث اكتمل إلزام كافة الممولين بنهاية عام ٢٠٢٢.

كما أطلقت منظومة الإيصال الإلكترونى لحوكمة التعاملات بين ممول ومستهلك نهائى (B2C) اعتباراً من يوليو ٢٠٢٢ وجار نشر المنظومة وفقاً لاستراتيجية نشر المنظومة المعلنة وفقا لقرار وزير المالية رقم ٣٨ لسنة ٢٠٢٤ على أن ينتهى نشر المنظومة بالكامل فى ديسمبر٢٠٢٥.

وتجسد نجاح المصلحة فى تطبيق منظومتى الفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكترونى فى الانتهاء من نشر منظومة الفاتورة الإلكترونية على كافة ممولى المصلحة حيث تجاوز عدد الوثائق المرسلة على المنظومة أكثر من ١.١٦ مليار وثيقة.

وفيما يتعلق بمنظومة الإيصال الإلكترونى الجارى نشرها، فقد تجاوز عدد الإيصالات المرسلة عليها منذ بداية التطبيق حتى الآن ما يزيد عن ٥٩٠ مليون إيصال إلكترونى.

مما يساهم فى دمج الاقتصاد غير الرسمى فى الاقتصاد الرسمى، وحصر المجتمع الضريبى بشكل أكثر دقة، ومن ثم تحقيق العدالة الضريبية، وتحصيل حقوق الخزانة العامة للدولة.

الهدف الأساسى للمنظومة هو توحيد وتسهيل الإجراءات الخاصة بحساب ضريبة المرتبات وتعزيز الالتزام الضريبى، وتمكين جميع موظفى الدولة من مختلف قطاعات الأعمال من الاطلاع على مفردات مرتباتهم ومقدار الاستقطاعات الحكومية

كما ساهمت فى توفير بيانات رقمية ضخمة عن كافة التعاملات فى المجتمع الضريبى، مما أدى إلى زيادة قدرة المصلحة على تحليل البيانات ورصد اتجاهات الاقتصاد واكتشاف مخاطر الممولين الضريبية وبالتالى تقليل الفاقد الضريبى وزيادة الحصيلة الضريبية.

٣-منظومة توحيد معايير احتساب الضرائب على الأجور والمرتبات

تُعد هذه المنظومة الحكومية الأولى من نوعها التى تقوم بعمليات احتساب الضرائب على الأجور والمرتبات وفقا للقواعد والقوانين المعمول بها، تحت إشراف مصلحة الضرائب المصرية ووزارة المالية.

ويعد الهدف الأساسى للمنظومة هو توحيد وتسهيل الإجراءات الخاصة بحساب ضريبة المرتبات وتعزيز الالتزام الضريبى، وتمكين جميع موظفى الدولة من مختلف قطاعات الأعمال من الاطلاع على مفردات مرتباتهم ومقدار الاستقطاعات الحكومية (الضرائب، التأمينات الاجتماعية، التأمين الصحى الشامل إن وجد...إلخ) وذلك وفقاً للقواعد المتبعة عن طريق توفير بوابة خاصة للموظفين يستطيعون من خلالها إنشاء حسابات خاصة بهم لطلب قسائم مفردات الراتب بشكل مؤمن ومشفر تماماً وتحت أعلى مستوى من تحقق وتدقيق البيانات.

كما تساعد هذه المنظومة على تحقيق الشفافية بين الأطراف المختلفة (الموظفين، أصحاب الأعمال، مصلحة الضرائب المصرية، التأمينات الاجتماعية، التأمين الصحى الشامل) من خلال توحيد مصادر البيانات فى منظومة موحدة، وتطبيق قواعد ومعايير موحدة لاحتساب الضرائب والتأمينات الاجتماعية والتأمين الصحى الشامل، وذلك وفقا لأعلى معايير حماية وتأمين البيانات وكذلك تشفير قواعد البيانات الخاصة بالمنظومة.

ثالثاً: آثار الحوكمة والتحول الرقمى بمصلحة الضرائب المصرية

إن للحوكمة والتحول الرقمى الأثر البالغ فى تحقيق الإصلاحات الجذرية المرجوة فى النظام الضريبى، ويتحقق ذلك من خلال المحاور الآتية:

المحور الأول: توسيع القاعدة الضريبية ترسيخا للعدالة الاجتماعية

تبنت مصلحة الضرائب المصرية استراتيجية التوسع الأفقى لزيادة القاعدة الضريبية وحصر وضم الاقتصاد غير الرسمى، تجنباً لزيادة الأعباء الضريبية على الممولين، وإلزام من تخلف عن أداء الواجب الوطنى بأداء الضريبة المستحقة تطبيقا لمبدأ العدالة الضريبية، حيث إن تنامى أنشطة الاقتصاد غير الرسمى لها آثار سلبية بالغة السوء على تحقيق مبادئ العدالة الضريبية والشفافية.

من هنا برزت أهمية التحول الرقمى والربط المعلوماتى مع الجهات الإيرادية الأخرى مثل الضرائب العقارية والجمارك والشهر العقارى والتأمينات الاجتماعية وغيرها، بما يضمن تحسين ودعم جهود حصر الاقتصاد غير الرسمى ومن ثم مضاعفة الحصيلة الضريبية ورفع كفاءة أعمال الفحص والحصر.

المحور الثانى: الأثر المباشر لنظام (الحوكمة الضريبية) فى غرس مقومات النزاهة والشفافية والمساءلة والمشاركة العامة والمساواة والعدالة.

ترسيخ قناعة المكلف الضريبى بعدالة ونزاهة النظم الضريبية، مما يدفعه للأداء الطوعى للضريبة، ويعزز الثقة بين دافعى الضرائب أنفسهم من جهة ومصلحة الضرائب من جهة أخرى، من خلال تمكين الممول والمكلف من تقديم إقراره الضريبى وسداد الضريبة المستحقة بمقتضى إجراءات مبسطة، يستطيع القيام بها من خلال موقع المصلحة وسداد الضريبة باستخدام التطبيقات المقررة ووسائل الدفع الإلكترونى المعتمدة.

إن التحول الرقمى يترتب عليه تبسيط الإجراءات ومنها إجراءات تقديم الإقرارات الضريبية، حيث تتوافر المعلومات لدى المصلحة من خلال المنظومات الإلكترونية مما يشجع الممولين والمكلفين على التقدم طوعاً بإقراراتهم وسداد الضريبة المستحقة.

كما أن إتاحة تطبيقات تمكن الممولين والمكلفين من إرسال طلباتهم ومقترحاتهم وشكاواهم بسهولة ويسر، وإجراء التقييمات وتسهيل وسائل وأدوات استقصاءات واستطلاعات الرأى لقياس مدى رضاء الممولين عن خدمات المصلحة، كل ذلك يعزز المشاركة الشعبية فى مجال الضرائب.

وهنا يظهر دور الرقمنة المحورى فى تنمية الوعى وتحفيز المواطنين على المشاركة الفعالة، مما يعظم الانتماء والشعور بالمسئولية بالمشاركة فى بناء الوطن وتحقيق التنمية المستدامة.

المحور الثالث: تعزز الحوكمة والتحول الرقمى واستخدام التقنية والمعلوماتية والمشاركة الشعبية الفعالة فى مجال الضرائب (المسار التوعوى والتشاركي)

فى ظل اعتماد النظم الضريبية المتقدمة على المعلومات التى يقدمها المواطنون بشأن مخالفات القانون الضريبى مما يؤدى إلى تحصيل الضرائب المستحقة للدولة، فقد رأت المصلحة ضرورة وجود قنوات اتصال للتبليغ عن المخالفات الضريبية.

وفى ذات الإطار ومن أجل خلق ثقافة ضريبية جديدة، قررت المصلحة إنشاء منظومة لتحفيز المواطنين على طلب الفواتير الضريبية بهدف ضبط وتعظيم تحصيل ضريبة القيمة المضافة من خلال منح حوافز مادية وعينية تحفز المواطن على طلب الإيصال أو الفاتورة من المتاجر والمحلات، وذلك فى ضوء جهود دمج الاقتصاد غير الرسمى فى المنظومة الرسمية.

المحور الرابع: مكافحة التهرب والتجنب الضريبى وتبادل المعلومات:

مما لا شك فيه أن التهرب والتجنب الضريبى ظاهرة عالمية لا تقتصر على الدول النامية فحسب، الأمر الذى يجعل من الضرورى دفع جهود التعاون بين الإدارات الضريبية فى الدول المختلفة لمواجهة تلك الظاهرة العالمية.

تبنت مصلحة الضرائب المصرية استراتيجية التوسع الأفقى لزيادة القاعدة الضريبية وحصر وضم الاقتصاد غير الرسمى، تجنباً لزيادة الأعباء الضريبية على الممولين، وإلزام من تخلف عن أداء الواجب الوطنى بأداء الضريبة المستحقة تطبيقا لمبدأ العدالة الضريبية

أضف إلى ذلك أن فكرة العدالة والحوكمة الضريبية تعتمد بشكل كبير على مكافحة التهرب الضريبى، لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية على الاقتصاد والحكومة.

ولمواجهة هذه الظاهرة بفعالية، يتطلب الأمر إصلاحاً شاملاً للإدارة الضريبية، وفى هذا السياق، يمتلك النظام الضريبى المصرى إطاراً تشريعياً قوياً يتيح مكافحة التهرب والتجنب الضريبى بكفاءة، وقد استعانت الإدارة الضريبية بالأنظمة المميكنة التى تسهل حصر حالات التهرب والكشف عنها، مما يمكنها من اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية حقوق الخزانة العامة.

المحور الخامس: الميكنة تحقق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية:

المنظومات المميكنة وما توفره من تسهيل فى إجراءات العمل الضريبى واختصار فى الوقت المطلوب لتنفيذ هذه الأعمال، والقدرة على تحديد الملفات الهامة وذات المخاطر العالية التى تتطلب الفحص والمراجعة، يؤدى فى النهاية إلى تركيز الجهود على الملفات ذات الأولوية، وعدم إهدار الوقت بما يساهم فى رفع كفاءة العنصر البشرى والاستغلال الأمثل للموارد البشرية.

وبذلك يتبين أن التحول الرقمى بمصلحة الضرائب المصرية يمثل خطوة هامة نحو تحديث النظام الضريبى، وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين، ومن خلال استثمار التكنولوجيا فى تطوير البنية التحتية الضريبية، تم تحقيق العديد من الإنجازات التى أسهمت فى تحسين بيئة الأعمال، وتوسيع القاعدة الضريبية، ومكافحة التهرب الضريبى.

كما أن التحول الرقمى قد وفر فرصة كبيرة لتحفيز المواطنين على الالتزام الضريبى، مما يساهم فى زيادة الإيرادات الضريبية ويعزز من قدرة الدولة على تقديم خدمات أفضل للمواطنين فى المستقبل، ومن المتوقع أن تساهم هذه الجهود فى تعزيز الشفافية، وتحقيق النمو الاقتصادى المستدام، وبالتالى تحسين مستوى الحياة للمواطنين المصريين.